العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام (٢٠٠٣)

د. فراقد داود سلمان

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

الملخص

امتازت العلاقات العراقية– الكويتية على مدى السنوات السابقة بشد وجذب مستمرين،تارة بسبب مشكلات الحدود بين البلدين وتارة أخرى بسبب عائدية الكويت للعراق،وجاءت أزمة الاجتياح العراقي للكويت ليزيد من تعقد العلاقات وتشابكها، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حاول العراق مد جسور الثقة مع الكويت إلا إن الأخيرة في كل مرة تثير مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما فما بين ملف التعويضات والأسرى ومشاكل الحدود قضت على أية بادرة أمل يطوي صفحة الماضي .

Iraqi-kuwait relations after year 2003

Dr. faraqd dawood salmanLec

Basrh and Arab Gulf studies center / University of Basrah

Abstract

characterized Iraqi- Kuwaiti relations over the previous years tug of war continuing once because border problems between the two countries, and again because the ownership of Kuwait to lraq , it come the Iraqi invasion of Kuwait crisis, further complicating matters complexity ,after the usa occupation of lraq year 2003,lraq tried to build bridges with Kuwait,however,the recent every time the impact of problems lead to strained relations between the file of compensation the prisoners the problems of the border,ruledon any sign of hope abdominal last page.

المقدمة

إن ماتتسم به العلاقة بين دولتين متجاورتين يتمثل في اتجاهين الأول حالة الصراع بسبب خلافات قد تعود إلى الموروث التاريخي فنزاعات الحدود العراقية الكويتية تتفاوت طبقا لإمكانات القوة والموارد الاقتصادية والعسكرية وباتت هذه المشكلة تقض مضاجع الطرفين حتى ادت تطورات مشاكل الحدود إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والتي وصفها بعض المحللين السياسيين ((الحرب المجنونة))، والاتجاه الثاني التعاون بحكم القواسم المشتركة التي تعزز من روابط التنسيق بينهما وبخاصة في مجال السياسة الخارجية . وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق٢٠٠٣، انتابت العلاقات العراقية الكويتية الكثيرمن الكوابح والتعقيدات ، لعل من أبرزها هي حالة الشك المستمر بنوايا العراق من لدن الكويت بسبب إفرازات حرب الخليج الثانية، لأنها أصبحت تنظر للعراقانه مركز التهديد المستمر لأمنها الداخلي والإقليمي وحتى الدولي، فضلا عن تأرجح العلاقات السياسية بين البلدين فبالرغم من إن العراق حاول أن يخفف من مستوى تعقيد الملفات مع الكويت في مجال التعويضات ،وترسيم الحدود، وملف الأسرى والمفقودين الكويتين، إلا إن الكويتيين يبدون قلقا متزايدا حيال هذه الملفات.

أهداف البحث:

أولا: تقديم رؤية شاملة لمسار العلاقات العراقية – الكويتية والتركيز على المشاكل المشتركة التي حالت دون تطبيع العلاقات بينهما سنوات طوال.

ثانيا: عدم امتلاك القادة العراقيين والكويتيين إستراتيجية واضحة يمكن الاعتماد عليها في بناء علاقات حسن الجوار.

ثالثا: لم يتمكن العراق من لعب دور ايجابي في أحداث المنطقة من سبعينيات القرن الماضي والى الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣، على الرغم من موقعه الذي يعد

الدولة المفتاح في الشرق الأوسط لما يمتلكه من مقومات جيوسياسية وجيواقتصادية أهلته لان يكون احد الركائز المهمة في معادلات التوازن في المنطقة.

إشكالية البحث:على الرغم من الجوار الجغرافي الذي يجمع العراق بالكويت ،واللغة والدين والقومية ،إلا إن هذه المشتركات لن تمنع من ظهور عوائق حالت دون تطوير العلاقات بينهما إلى التحسن التام،وذلك يعود إلى الأزمات السياسية التي وصلت ذروتها في الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي ولد الشك والريبة في نفوس الكويتين ودفعهم إلى أن تكون نظرتهم السياسية ذات أفق ضيق لأنها بنيت على مواقف سلبية فقط.

فرضية البحث: ينطلق بحث العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ من فرضية قوامها ان اختلاف الرؤى والتصورات لدى الجانب العراقي والكويتي في شأن تطور العلاقات بينهما على مدى سنوات عدة ،سببا رئيسا في تغلب سمة الصراع حتى جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وأنهى الحكم السابق، بدأت العلاقات العراقية–الكويتية تأخذ مسارها الطبيعي لولا الشك والحذر من الجانب الكويتي والملفات السياسية المعلقة التي بقيت دون حل.

هيكلية البحث: قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مسار العلاقات العراقية الكويتية حتى عام٢٠٠٣، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣أما الثالث فقد بحثنا فيه عن مجالات التعاون العراقي – الكويتي وركزنا فيه على المجالين السياسي والاقتصادي للوصول إلى أدق النتائج فيما يخص مرتكزات العلاقات بين البلدين الجاريين.

منهجية البحث:اعتمدنا في كتابة بحث العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ على المنهج التاريخي ومزجناه مع المنهج التحليلي بغية الوصول إلى أفضل الاستنتاجات.

مسار العلاقات العراقية- الكويتية حتى عام ٢٠٠٣

في أعقاب حصول العراق على استقلاله من بريطانيا عام ١٩٣٠، وانضمامه إلى عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢،تعززت مكانة العراق إقليميا ودوليا،وبدأت العلاقات العراقية الكويتية تنسج خيوطها من جديد على أسس سليمة ومتينة تمثلت بعدد من المراسلات بين البلدين حول القضايا المشتركة وبخاصة مشاكل الحدود،وبعد تتويج الملك غازي(١٩٣٣-١٩٣٩)[١]نجل الملك فيصل الأول في عام ١٩٣٣ ملكا على العراق بدأت بوادر الضعف تضرب العلاقات العراقية – الكويتية وذلك اثر دعوة ملك العراق ضم الكويت لبلاده ولعل السبب في ذلك تأثر الملك غازي بالدعاية الألمانية الخاصة بهتلر لضم النمسا لذا حاول الملك الشاب تقليد ألمانيا،فقام بواسطة محطته الإذاعية الخاصة التي كانت تبث من قصر الزهور بالمطالبة بضم الكويت.[٢]

ولقد تم الاتفاق بين العراق والكويت على ترسيم الحدود بينهما في عام ١٩٣٧وكانت مشكلة تجارة التهريب في تلك الفترة سببا في خلق مشاكل سياسية بين البلدين لاختلاف طبيعة النظامين الاقتصاديين وربما كانت حاجة العراق إلى منافذ على الخليج بعد أن تدهور نشاطه البحري اثر عقد اتفاقية شط العرب مع إيران عام ١٩٣٧.[٣] لقد تزامنت هذه الأحداث مع توتر أوضاع الكويت الداخلية سياسيا اثر حل الشيخ احمد الجابر الصباح المجلس النيابي عام ١٩٣٨،وذلك بعد تأسيسه بسته شهور ومع وفاة الملك غازي عام ١٩٣٩في حادث غامض، توقفت المطالبة العراقية مؤقتا[٤].

وفي نهاية الخمسينات وتحديدا عام ١٩٥٨ طلب رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد من الكويت الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي[٥] إلى جانب العراق والأردن ولكن بريطانيا رفضت هذه الفكرة وأجهض المشروع.وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال ، وبعد ستة أيام من إعلان الاستقلال طالب العراق بعائدية الكويت لأراضيه في عهد عبدالكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣)، باعتبارها قضاءا تابعا للبصرة[٦].

في أعقاب الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط ١٩٦٣ واستلام عبدالسلام محمد عارف(١٩٦٣-١٩٦٦)[٧] حكم العراق بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والكويت تميزت بالتحسن العام واعترف العراق باستقلال الكويت على أمل التفاوض معها من اجل ضمان منفذ بحري للعراق على الخليج العربي،وقام وفد كويتي بزيارة بغداد برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح[٨] رئيس الوزراء الكويتي وانتهت الزيارة بتوقيع اتفاق مشترك بين البلدين في ٤/تشرين الأول/١٩٦٣ كان من بين بنوده[٩].

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ٢١/تموز/١٩٣٢.

٢- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون تجاري وثقافي بين البلدين.

٣- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٤- تحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

وقامت الكويت بالتصديق على هذا الاتفاق وإيداعه الأمم المتحدة في ٤/كانون الثاني/١٩٦٤، ومن ثم جامعة الدول العربية. وعلى الرغم من إن اتفاق عام ١٩٦٣ قد تضمن اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها،إلا انه لم يضع حلا لمشكلات الحدود بين البلدين.وفي عهد الرئيس عبدالرحمن محمد عارف(١٩٦٦-١٩٦٨)[١٠]اجرى الجانبان بعض المباحثات بشان ترسيم الحدود بين البلدين لكنها لم تسفر عن شئ ولم يتوصل الجانبان الى اتفاق[١١].

وبعد سيطرة حزب البعث على السلطة في العراق عام ١٩٦٨ كان التوجه الغالب للنظام العراقي إزاء الكويت هو التعايش مع الأمر الواقع ولكن دون ترسيم الحدود بين البلدين واستمر الوضع كذلك حتى ظهور أزمة في كانون

الأول/١٩٧٢عندما بدا العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب أم قصر بحجة حماية ميناء ام قصر من هجوم إيراني محتمل وكانت الأزمة الثانية وهي الأعنف حين هاجمت قوات عسكرية عراقية في آذار ١٩٧٣ مركز الصامته الكويتي الحدودي وقتلت قائد الشرطة ومساعده وجرحت عده أفراد من الشرطة الكويتية وفي ٢٨/نيسان سحب العراق قواته من مركز الصامته اثر تنديد عربي شامل وتحرك دولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة ،وبعد توقيع العراق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران طلب العراق من الكويت تأجير جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة والتنازل له عن جزيرة وربة مقابل اعترافه بالحدود البرية بين البلدين فرفضت الكويت هذا الطلب وأغلقت الحدود بين البلدين فمنعت الكويت رعاياها من السفر للعراق إلى أن أعيد فتح المعبر الحدودي في عام ١٩٧٧[١٢].

وفي عقد الثمانينيات من القرن العشرين تحسنت العلاقات العراقية- الكويتية وذلك إبان الحرب العراقية – الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) وذلك لما قدمته الكويت للعراق من دعم مالي وأعلامي وسياسيا أسوة ببقية دول الخليج العربية،وعلى مايبدو إن دول الخليج كانت تتفق فيما بينها ضرورة الحد من تطور النفوذ الإيراني في المنطقة ولاسيما إن العراق كان يقود تلك الحرب بالنيابة عن دول المنطقة ،ولابد أن نشير إلى انتهاء الحرب لا ليكون الخليج عربيا أو فارسيا ولكنه صار أمريكيا وذلك بمقدار ماستفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الحرب[١٣].

وضمن هذا الإطار قام أمير الكويت جابر الأحمد الصباح[١٤]بزيارة العراق عام ١٩٨٩،وجرى الاحتفاء به بشكل كبير وتوالت بعد ذلك زيارات المسئولين الكويتيين للعراق من اجل تخطيط الحدود، إلا أن الجانب العراقي لم يكن متحمسا لترسيم الحدود مع الكويت ومما زاد من مخاوف الحكومة الكويتية رفض العراق التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء ولقد برر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل بان على الطرفين أولا الانتهاء من مشاكل ترسيم الحدود قبل البحث في مسالة معاهدة عدم الاعتداء ولقد أدى تراكم الديون العراقية[١٥]وعجز العراق عن سدادها،

للكويت أحدثت أزمة كانت شرارتها الأولى عندما طلب العراق من الكويتفضلا عن تدهور أسعار النفط والمعروف إن دول الأوبك اتفقت عام ١٩٨٩ على رفع سعر البرميل إلى (٢١دولار)، وتحديد حصة معينة للإنتاج من اجل ذلك إلا إن دولتي الكويت والإمارات لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى (١٥ دولار) للبرميل الواحد وأحيانا إلى (١١ أو ١٢دولار)، وتصور النظام العراقي السابق أن سياسة الكويت والإمارات النفطية سياسة المقصود منها إيذاء العراق وإنها كبدت العراق خسائر قدرها الرئيس العراقي السابق صدام حسين في خطابه في ١٦/ تموز/١٩٩٠ب(١٤مليار دولار) سنويا فهدد الكويت بقوله((قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق))مما يعني التهديد بالحرب[١٦].

وقدم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي آنذاك مذكرة إلى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية السابق في ١٥/ تموز عام ١٩٩٠ اتهم فيها الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية خلال انشغاله بالحرب مع إيران خلال الأعوام(١٩٨٠-١٩٨٨)، وقدر كمية النفط المسروق بحوالي (٢,٤ مليار دولار)إضافة إلى قيامها مع الإمارات بالوقوف وراء تدهور أسعار النفط حتى بلغت خسارة العراق(٨٩ مليار دولار)ولقد عد العراق هذا التصرف بمثابة عدوان عسكري وطالب الكويت[١٧].

١- بإلغاء الديون الكويتية عليه، والبالغة حوالي١٣ مليار دولار.

٢- دفع مساعدات مالية له للتخلص من أزمته الاقتصادية .

٣- تأجير بعض الجزر الكويتية له كمنفذ تجاري بحري للعراق نحو العالم الخارجي.

٤- امتناع الحكومة الكويتية عن سحب النفط العراقي من حقول الرميلة.

ورفضت الكويت هذه المطالب وعلى الرغم من تدخل المملكة العربية السعودية لحل المشكلة بعقد مؤتمر جدة في يوم ٣١/تموز/١٩٩٠،بين الوفدين العراقي والكويتي وتحت رعاية الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية. إلا إن المحادثات الثنائية فشلت بينهما مما دفع النظام العراقي السابق إلى اجتياح الكويت في ٢/آب من عام ١٩٩٠، وبعد هذا الاحتلال صدرت سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي مستندة على الباب السابع من الميثاق[١٨] الذي يجيز استخدام القوة ضد من لا ينفذها، ولان القيادة العراقية رفضت الانسحاب من الكويت بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق وبعد ستة أشهر انسحبت القوات العراقية من الكويت تحت ضغط القوة الدولية وترتب عليه مشهدان أساسيان[١٩].

الأول :الترحيب بوجود القوات الدولية.

الثاني:انتهاء ماسمي بمرحلة التضامن والمصير العربي المشترك.

هذان المشهدان مع مارافقهما من حصار اقتصادي قاس تعرض له العراق خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٣ سهلا للولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل العراق في حرب غير متكافئة في نيسان من عام ٢٠٠٣، على الرغم من عدم امتلاكها الشرعية الدولية على ماقدمت عليه.

العلاقات العراقية- الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

أولا:أزمة الحدود العراقية- الكويتية

إن التغير الكبير الذي حصل في نظام الحكم في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، لم يغير الأوضاع في العراق فحسب ، وقلب المعادلة السياسية في الداخل بل تعداه إلى تغيير الكثير من ملامح السياسة في المنطقة والتوازن الإقليمي على وجه العموم، وعلى علاقات العراق على وجه الخصوص وبخاصة مع الكويت اذ بات

من الواضح إن من متطلبات تفكيك أي أزمة والخروج منها يتطلب النظر إلى جذور هذه الأزمة وماحدثته من مخرجات في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإستراتيجية،ومن ثم وضع الحلول الكفيلة للخروج منها بما يتلائم مع تحقيق امن واستقرار البلدين وقيمهما الإسلامية والقومية[٢٠].

بالرغم إن قضية الحدود بين العراق والكويت تعود إلى بدايات القرن المنصرم وتعاظمت في الثلاثينيات ، إلا إن هناك تعنت كويتي للتمسك بها بخاصة بعد اقتطاع أجزاء مهمة من محافظة البصرة للكويت بعد أن اصدر مجلس الأمن القرار(٨٨٣) عام ١٩٩٣[٢١] والذي نص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت من خلال تشكيل لجنة دولية للقيام بذلك الأمر الذي رفضه نظام الحكم السابق في بداية الأمر، إلا انه وافق عليه لاحقآ عام ١٩٩٤، بسبب الضغوط الدولية ويؤكد مسؤولون عراقيون إن ترسيم الحدود بين البلدين تم في ظروف استثنائية وأدى إلى اقتطاع أراضي عراقية من ناحيتي صفوان وأم قصر ، فضلا عن تقليص المياه الإقليمية العراقية[٢٢].

وبمقتضى هذه الصورة يصح القول تماما إن مجلس الأمن سبق ان صدر قرار رقم(٦٦٠) بتاريخ ٢/آب ١٩٩٠، دعا فيه الطرفين العراقي والكويتي في فقرته الثالثة إلى حل الخلافات بينهما عن طريق التفاوض ، وقد وافق عليه الجانب العراقي ولكن ماحصل بعده جاء مخالفا لهذا المنحى حيث تضمن القرار (٦٨٧) والمؤرخ في ٢/ نيسان ١٩٩١، بندا حول ترسيم الحدود جاء فيه((ادراكآ من المجلس بضرورة ترسيم الحدود يطلب بان يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية ، وخصوصا الجزر على نحو محدد في المحضر المتفق عليه بينهما بتاريخ ٤/تشرين الأول ١٩٦٣بالاضافة إلى مجموعة المعاهدات العائدة لعام ١٩٦٤))[٢٣].

لقد اعتبر العراق هذا القرار سابقة خطرة في تاريخ المنظمة الدولية لأنها أعطت لنفسها حق ترسيم الحدود حسب أهواءها ولم تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظره التي أوردها في محاضر ١٩٦٣، فضلا عن إن العراق رأى في هذا القرار مس مباشر لسيادة الدول خاصة وان الولايات المتحدة صاحبة مشروع القرار ترفض فرض

أية حدود على حليفتها إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة نفسه . وقامت الكويت خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ في ظل غياب الأمن والاستقرار داخل الأراضي العراقية إلى تسوية السواتر الترابية على الحدود بين البلدين وردمت الخنادق ونقلت الدعامات الحدودية لاماكن جديدة داخل الحدود العراقية وبعمق تراوح بين (١-٥) كم وقد صاحب هذه الاعتداءات استغلال حقول الرميلة ، فضلا عن التصريحات والخطابات السياسية الكويتية المستفزة والتي لاتنم عن حسن أية نية[٢٤].

وعلى مايبدو إن الغاية السياسية والنية الخفية للولايات المتحدة الأمريكية من وراء مساندة الكويت في تجاوزها على الأراضي العراقية لم يكن بدافع الحب والمكافئة وإنما بدافع عسكري ولوجستي وهو استعمال المناطق الحدودية لإغراض عسكرية .في حين أعربت الحكومة العراقية وعلى لسان وزير خارجيتها هوشيار زيباري التزام العراق بالقرار(٨٣٣) وان العراق على استعداد تام لكشف جميع الأوراق من اجل تبديد جميع المخاوف الكويتية من نوايا العراق وهذا ماصرح به السفير الكويتي عبد الله المراد عقب ذلك اللقاء((إن هوشيار زيباري اكد من خلال الاجتماع التزام العراق تجاه الكويت فيما يتعلق بكل قرارات الدولية والخاصة بالحالة الكويتية العراقية مضيفآ إن وزير الخارجية العراقي كان متفائلا جدا بمستقبل التعاون بين البلدين ولاسيما فيما يتعلق بصيانة العلامات الحدودية والممتلكات))[٢٥].

وفي آخر التطورات في هذا الملف أكدت الحكومة العراقية عشية بحث مجلس الأمن الدولي للأوضاع في العراق في الرابع من آب ٢٠١٠، التزامها بالقرارات الدولية المتعلقة بالحدود البرية العراقية مع الكويت ، ودعت إلى الاتفاق لاستثمار مشترك للحدود النفطية المشتركة ، وشددت على الرغبة الصادقة في طي جميع الخلافات السابقة وترسيخ العلاقات بين البلدين لكن الذي لم يكن في الحسبان هو تقرير لبعثة الأمم المتحدة في العراق بنفس التاريخ الذي عرض على مجلس الأمن اذ انه عبر عن عدم تجاوب العراق مع قرارات الأمم المتحدة وهي العبارة المتكررة التي مابرحت المنظمة الدولية من تكرارها بعد أن وصل تأثير الكويت إلى داخلها بدعم

أمريكي واضح وتأييد بريطاني كبير لإبقاء الهيمنة الأمريكية على مسار تحسن العلاقات العراقية – الكويتية[٢٦].

ثانيا : ملف التعويضات

كان العراق بعد عام ١٩٨٨مديناً بمبالغ كبيرة لعدد من دول العالم، فضلا عن الدين الداخلي، وبعد عام ١٩٩٠ أضيف إلى ذلك الدين مبلغ التعويضات الناجمة عن حرب الخليج ، وقدر مديونية العراق الخارجية مابين ١١٨,٥، إلى ١٢٧,٧مليار دولار وهي مبالغ عبارة عن قروض متنوعة المصادر بين عربية وأجنبية، فضلا عن المنح والمساعدات التي تلقاها العراق من الكويت والسعودية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨) ، ومما لم يكن بالحسبان إن تلك الدول عدتها قروضاً وطالبت بها ورفضت شطبها أو حتى تخفيضها،ومما تجدر الإشارة إليه إن هذا الموقف جاء بعد مهمة جيمس بيكر(james Baker) وزير الخارجية الأمريكي السابق في المنطقة عام ٢٠٠٤، وبطلب من الرئيس جورج بوش(George bush)لتثبيت ديون العراق[٢٧].

لقد تشكلت لجنة التعويضات بموجب الفقرة(١٩) من القرار الصادر عن مجلس الأمن المرقم(٦٨٧) لسنة ١٩٩١، وتم تفعيل آليات عملها بموجب الفقرة (٢٠) من الوثيقة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة برقم(٢٢٥٥٣٩/د) وبموجبها ايضاً سميت بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات وكان مقرها في جنيف، وحددت فترة لتقديم التعويض ابتداءً من عام ١٩٩١– لغاية عام ١٩٩٦، وبالرغم من إن إيران تقدمت في عام ٢٠٠٣ بطلب تعويض عن تلوث مياهها إبان حرب الخليج ١٩٩٠، إلا إن اللجنة رفضت الطلب. وباتت الكويت بفضل الجهود الحثيثة لتلك اللجنة المتلقي الرئيس للتعويضات المدفوعة من عائدات النفط العراقي من بين (١٠٠) حكومة تقدمت بطلبات وتم إقرار التعويضات بمبلغ ٣٤,٧مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٤، وقد دفع منها ٩,٢ مليار دولار بالفعل لحكومة الكويت وخصص لفئة ثانوية خاصة ٩٣ طلبا يبلغ بمجموعها ١١٣,٨ مليار دولار تقدمت بها حكومة

الكويت وقد عالجت اللجنة معظم تلك الطلبات ومنحت(٨,٨) مليار دولار إلى حكومة الكويت وأخر دفعة تم تسليمها إلى الكويت كانت بتاريخ ٢٧/تشرين الأول/٢٠٠٦، ومقدارها (٤٦٨) مليون دولار[٢٨].

ولغرض استبيان مدى هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة وتسخيرها لخدمة أهدافها نورد بعض الطلبات المقدمة للجنة التعويضات[٢٩].

١- الآلاف الأشخاص قدموا تقارير طبية إلى اللجنة لغرض تعويضهم عن الضرر النفسي الذي لحق بهم جراء الغزو العراقي للكويت.

٢- السعودية قدمت طلبا للتعويض نتيجة التأثيرات البيئية على تربتها بملايين الدولارات.

٣- قدمت شركة نقل بحري اندنوسية طلب تعويض عن أضرار أصابت إحدى سفنها من جراء قلة إقبال الركاب على تلك السفينة للإبحار بهم من اندنوسيا إلى استراليا.

٤- تقدمت الكويت بطلب تعويض عن أضرار بيئية بسبب وجود طبقة خفيفة من الغبار يغطي تربتها سبب لها رواسب كاربوهيدراتية.

وإزاء هذه الطلبات وغيرها سعى العراق عبر العديد من الوفود الحكومية والبرلمانية[٣٠]التي زارت الكويت للحصول على موافقتها بشطب تلك التعويضات أو تخفيضها لكنه فشل في مسعاه أمام إصرار الكويت على عدم التنازل عن مطالبها بالتعويضات وجاء هذا الإصرار من خلال مجلس الأمة الكويتي الذي عد موضوع التعويضات خطا احمرآلايمكن التنازل عنه مطلقا ، ورغم ذلك استمر العراق في محاولته لتجاوز تراكمات الماضي في علاقاته مع الكويت لذلك قام إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي بزيارة الكويت بعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ برفقة وفد عراقي كبير ووصل الى الكويت في حزيران ٢٠٠٥،ووصفت تلك الزيارة من الجانب

الكويتي بأنها تاريخية،لأنها أول زيارة لرئيس وزراء عراقي منتخب من قبل الشعب العراقي للكويت وأجرى إبراهيم الجعفري خلال تلك الزيارة مباحثات مع المسؤولين الكويتينتضمنت القضايا الشائكة بين البلدين ألا وهي قضيبيتي الحدود والتعويضات(٣١).

وتعزيزا للعلاقات الثنائية بين البلدين ودعما للحكومة العراقية تعهدت الكويت بتقديم منحة مقدارها (١٢٠) مليون دولار لقطاعي التربية والصحة كما تعهدت بدراسة مسالة الديون التي بذمة العراق وفي السياق ذاته أرسلت الحكومة الكويتية وفدا برئاسة الفريق الركن علي محمد المؤمن رئيس العمليات الإنسانية في الكويت حيث التقى الوفد مع رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري وحمل رئيس الوفد رسالة شفوية من رئيس الحكومة الكويتية صباح الأحمد الصباح إلى رئيس الحكومة العراقية إبراهيم الجعفري تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات(٣٢).

وبعد تشكيل الحكومة العراقية الدائمة برئاسة نوري المالكي في نيسان من عام٢٠٠٦ رحبت الكويت بها ووجهت بعدها دعوة رسمية إلى رئيس الحكومة العراقية الجديد الذي لبى هذه الدعوة وقام بزيارة الكويت في تموز من العام نفسه،وأجرى نوري المالكي مباحثات مع الجانب الكويتي تضمنت القضايا السياسية و الاقتصادية بين البلدين ووصف المالكي هذه المباحثات بالايجابية والمتينة لأنها انطلقت من أسس التفاهم العميق لضرورة حل المشاكل العالقة بين البلدين(٣٣).

واثر الانفلات الأمني الذي انتشر في العراق طرحت الإدارة الأمريكية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٧ إستراتيجية أمنية جديدة في محاولة منها لضبط الأوضاع الأمنية في العراق،وقد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بجولة لدول الخليج العربي والتقت في الكويت في ١٦/ كانون الثاني من العام نفسه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينهم وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح وأبدى الوزراء دعمهم للخطة الأمنية الأمريكية الجديدة خوفا من أن تمتد

الأوضاع الأمنية القلقة في العراق إلى أنحاء المنطقة،واصدر المجتمعون ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاردن ومصر بيانا ختاميا ذكروا فيه "ان الاخلال باستقرار المنطقة يهدد المصالح الوطنية لجميع الدول"كما عبر المجتمعون عن رغبتهم المشتركة في منع تحول العراق الى ساحة قتال بين القوى الاقليمية والدولية[٣٤].

وفي اطار مساعي الحكومة العراقية الهادفة لتعزيز وتطوير العلاقات مع دولة الكويت قام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وبرفقة وفد رفيع المستوى بزيارة الى الكويت في ١٥/شباط/٢٠٠٧،وبحث طارق الهاشمي خلال الزيارة مع امير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين دون مناقشة قضية الديون والتعويضات بسبب رفض مجلس الامة الكويتي اسقاط هذه الديون[٣٥].

وفي السابع من تموز من عام ٢٠٠٩ حاول العراق حلحلة مشكلة التعويضات وذلك من خلال اللقاء الذي تم بين رئيس البرلمان العراقي إياد السامرائي ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الصباح ورئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد ، وغلب على هذا الاجتماع مسالة التعويضات والتي رأى في هذا الاجتماع الجانب الكويتي لابد من تطبيق العراق قرارات الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة[٣٦].

ثالثا: مشكلة الأسرى والمفقودين

خلفت حرب الخليج الثانية أسرى ومفقودين كويتيين، ولقد أعاد العراق جميع الأسرى وبجهود الصليب الأحمر والذي كان عددهم(٦٥١٨) كويتيا ومن ضمنهم أفرادا من العائلة المالكة عسكريون ومدنيون وكان ذلك بتاريخ ٤/آذار /١٩٩١، أي بعد انتهاء الحرب مباشرة وقامت بعثة الصليب الأحمر بتسجيل (٣٩٠٥) كويتي

يعيشون في العراق ويرغبون في العودة إلى الكويت ورغم وثائقهم الكويتية إلا إن الكويت لم توافق إلا على إعادة (٤٠٠)كويتي منهم[٣٧].

ولقد اقر مجلس الأمن الدولي بعد إعادة كل الأسرى فانه لم يعد هناك أسرى حرب كويتيين في العراق بل مفقودين واستخدمت هذه التسمية في القرار المرقم(٦٨٧) الذي صدر أوائل نيسان ١٩٩١، ولكن الكويت ظلت حتى عام ٢٠٠٣ تطالب بأسرى أحياء تناقضت في إحصاء أعدادهم حتى استقرت على (٦٠٥) وسيست القضية على أعلى المستويات.وطالب رئيس جمعية أهالي الشهداء والأسرى والمفقودين الكويتيين فايز العنزي حكومته بالضغط على الحكومة العراقية من اجل إنهاء القضايا العالقة بين البلدين وعدم الرضوخ للأصوات المطالبة بخروج العراق من الفصل السابع للأمم المتحدة لافتآ إلى إن الجمعية تعتقد بوجود أربع مواقع في العراق تضم رفات الأسرى وتماطل الحكومة العراقية بأعطاء الضوء الأخضر والسماح لها بالبحث في تلك المواقع[٣٨].

ولقد أكدت الحكومة العراقية على لسان المتحدث الرسمي للحكومة علي الدباغ ان بلده ليس لديها مصلحة في الاحتفاظ بأي أسير أو مفقود كويتي مصرحا((لا احد له مصلحة بأن يحتفظ برفات الأخوة الأسرى الكويتيين ، وهذه المسألة ليست مسألة قرارات وإنما مسألة إنسانية))[٣٩].

أما عن موقف الأمم المتحدة من مشكلة الأسرى والمفقودين فقد اتضح من خلال تصريح أمينها العام بان كي مون على انه يتعين على العراق قبل الخروج من الفصل السابع تنفيذ جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ذات الصلة لاسيما فيما يتعلق منها بالكويت، وفي الوقت نفسه أشاد بان كي مون بالجهود المبذولة والتقدم الذي حققته الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ بخلق بلد مستقر ويعيش بسلام مع نفسه وجيرانه داعيآ أعضاء المجلس إلى الإقرار بان عراق اليوم يختلف كثيرا عن عراق ماقبل عام ٢٠٠٣[٤٠].

وفيما يخص مسألة إعادة جميع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة رفاتهم قال ((انه ومنذ عام ٢٠٠٤ فأن الأوضاع الأمنية في العراق حالت دون عمليات البحث واستخراج الجثث وأضاف انه علاوة على ذلك فأن التعرف على رفات الكويتيين أمر بالغ التعقيد بسبب الحاجة إلى تمييزها عن رفات عشرات الألوف من المواطنين العراقيين الأمر الذي يتطلب أدوات بحث عن طريق الحمض النووي))[٤١].

مجالات التعاون العراقي- الكويتي

اولا:المجال السياسي: عقب السنوات الطويلة التي عاشها البلدين من الكراهية والبغضاء والشكوك الموغلة في العمق ابدت الدولتان رغبتهما في ازالة كل ما من شانه ان يشوب العلاقات بين البلدين معتمدين في ذلك على التنسيق المشترك والحوار المبني على تبادل الثقة والمصالح المشتركة[٤٢].

ولاجل تحقيق تلك الغاية لابد من الكويت ان لاتحمل العراق والعراقيين وزر تبعات سياسات ما قبل عام ٢٠٠٣. فضلا عن ابداء المرونة في الحوارات السياسية والتصريحات الحكومية، ولايخفى على كل متابع للواقع السياسي العام هو إن الكويت الدولة العربية الوحيدة التي اتسمت سياستها حيال العراق بالايجابية ولم تنقاد إلى أجندات خارجية رغم تعرضها لضغوطات داخلية وخارجية ، وهذا الموقف الايجابي والرؤية الموضوعية لاينبغي أن تضيع وتتلاشى في خضم المواقف الحادة والمتطرفة إلى ميادين التأزم والتشنج وهذا الموقف الكويتي الايجابي يجب أن يستثمر من قبل العراق والكويت نفسها لتعديل وتصحيح مسارات العلاقات بينهما[٤٣].

وفي الوقت نفسه فأنه على صناع القرار السياسي من كلا الطرفين أن يتفهما إن المواقف الحادة والمتطرفة هي في الواقع انعكاس للأجواء والمناخات الديمقراطية وحرية التعبير، ومن الخطأ أن تقابل بانفعال فمن غير المنطقي والمعقول أن يترتب عليها استحقاقات وتبعات وأثار تغير مسارات الأمور باتجاهات خاطئة وبقدر مايحتاج العراق للكويت، فان الكويت تحتاج للعراق، وان المصالح والاعتبارات

السياسية والأمنية والاقتصادية متداخلة أكثر من غيرها[٤٤]. وعلىما يبدو ان جميع المشاكل والمعوقات التي نشأت بين البلدين السابق ذكرها في الصفحات السابقة قد يكون الإعلام سبباً في تضخيمها ، فضلا عن مواقف بعض السياسيين من الجانبين حملوا الأمور أكثر من وزنها.

ثانيا:المجال الاقتصادي: انطلقت أسس عودة العلاقات العراقية الكويتية من منظور اقتصادي مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين والتي تعد الضمانة الأهم لعلاقات سياسية ثابتة ومتينة ، وبما إن العراق ينتظره مستقبلا واعدا على المدى البعيد لكونه يمتلك أضخم احتياطي نفطي فضلا عن الطاقة البشرية الكافية لتلبية حاجات الزراعة والصناعة ، أما الكويت فهو من الدول التي تتمتع بالأفضلية في إعادة أعمار العراق[٤٥].

وأكد عدد من المسؤولين الكويتيين رغبتهم في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في شمال الكويت بمساحة(٢٤) الف كم٢، وبمشاركة (٧٠)شركة كويتية و(٢٣) شركة أجنبية، وتحتوي على مناطق تخزين كبيرة ومداخل وخارج للكمارك والشرطة ويتبعها مركز العبدلي، وبإمكان رجال الأعمال العراقيين الدخول للمنطقة من دون الحاجة لدخول الكويت بحيث يستطيع العراقيين شراء بضائعهم والعودة للعراق دون عراقيل[٤٦]. ومن جانب اخر كشف المستشار التجاري العراقي لدى الكويت شفيق التميمي ، والملحق التجاري ياسر الخزاعي انه افتتحت الملحقية التجارية العراقية في الكويت من اجل افاق أوسع وأرحب بين البلدين الشقيقين في المجال الاقتصادي، كما أعرب الخزاعي ان الكويت لها الأولوية في ان تدخل السوق العراقية لدورها الفعال والكبير في عملية اسقاط النظام السابق وكذلك للعلاقة الاخوية والاسرية التي تربط ابناء البلدين[٤٧].

اولا: لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٨، حوالي(٥,٥) مليون دولار، وفقا لإحصائيات وزارة التجارة والصناعة الكويتية.

ثانيا: وجود فرص استثمارية كبيرة أمام المستثمرين في القطاع السياحي وذلك لموقع العراق الجغرافي وتنوع بيئته ووجود رؤوس أموال ضخمة تبحث عن مستثمرين فضلا عن الأيدي العاملة الكفؤة.

ثالثا: إمكانية استثمار المستثمرين الكويتيين في القطاعات الصناعية والحيوانية من مواشي ودواجن .

رابعا: الاستثمار في المجال السكاني من خلال بناء المجمعات السكنية والتجارية.

وفي المجالات الأخرى فكان من بينها[٤٨].

اولا: سارعت الكويت في ٩/نيسان ٢٠٠٣، وبروح إنسانية عالية إلى دعم الشعب العراقي ، فكان من الدول التي أرسلت مساعدات طبية وغذائية إلى العراق أثناء العمليات العسكرية لقوات الاحتلال.

ثانيا: خاض فريق الكويت مباراته التاريخية أمام فريق اربيل العراقي على ملعب فرانسوا الحريري باربيل.

ثالثا: وفي الجانب التربوي فبعد لقاء وزير التربية خضير الخزاعي سفير الكويت في بغداد علي المؤمن أثمر اللقاء عن ضرورة تبادل الخبرات التربوية بين البلدين عن طريق إقامة دورات تدريبية وتطويرية.

الخاتمة :

بات من الأمور البديهية إن الدول ذات الحدود المشتركة تتميز علاقاتها بالتذبذب والتعقيد ، وهذا ماينطبق على العلاقات العراقية- الكويتية فعلى الرغم من ان هناك مشتركات بين البلدين تمثلت بالدين واللغة وصلات القربى والنسب والقومية، الا إن السياسة فتحت بابا للخلافات التي يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن الماضي عندما بدأت إرهاصات دعوة العراق لضم الكويت باعتبارها جزءا من أراضيها بحجة القضاء على تجارة التهريب التي اتسع نطاقها على الحدود العراقية – الكويتية،وبقيت العلاقات بينهما مشوبة بالحذر والشك إلى أن جاءت حرب الخليج الثانية لتزيد من تعقد المشاكل وتشابكها،وأصبح هناك العديد من القضايا العالقة والملفات المختلف عليها بين العراق والكويت والتي من الممكن ان تكبح تطور العلاقات بين البلدين، وتعمل على توسيع فجوة الخلاف الذي لايخدم الطرفين اذا ماتمسك احد الأطراف في تعليق هذه الملفات وإبقاءها معلقة دون حل.فعلى سبيل المثال لاالحصر يعود الخلاف الحدودي بين العراق والكويت الى وقت ظهور الكويت ككيان سياسي، أما عن قضية الديون والتعويضات فقد طفت على سطح السياسة الدولية عقب حرب عام ١٩٩٠، ولحقتها ملفات عديدة من أهمها ملف الأسرى والمفقودين، وبات لايخفى على أي عاقل لتجاوز هذه العقبات لابد من إتباع أفضل السبل في تأسيس علاقات ايجابية وبناءة بين العراق والكويت لتذليل العقبات ومواجهة التحديات المشتركة لان ذلك الأمر من مسؤولية الكويت والعراق دون تدخل احد الأطراف الخارجية ذات المواقف السلبية لذا يحتاج البلدين إلى سنوات عديدة قادمة لإزالة الشوائب العالقة في النفوس والعقول لكافة أطراف الخلاف والابتعاد عن القضايا التي من شأنها تعكير صفوة العلاقات وخاصة الملفات المسيسة .ورغم التشنج والتوتر الذي يطفو على أفكار سياسي البلدين إلا إن العلاقات الاجتماعية بين الشعبين تتسم بالإخوة التاريخية الموغلة في العمق لأسباب جغرافية يتمتع بها البلدين ويبقى جانب مشرق آخر في العلاقات الكويتية- العراقية وذلك من خلال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية فضلا عن التربوية.

الهوامش

(١) الملك غازي :وهو الابن الرابع للملك فيصل الأول،ولد في مكة وعاش في كنف جده حسين بن علي شريف مكة وقائد الثورة العربية الكبرى١٩١٦،ولد في ٢١/آذار عام١٩١٢،أثناء قيادة والده الأمير فيصل الحملة العسكرية لتأديب محمد بن علي الادريسي الذي خرج على طاعة الدولة العثمانية في عسير ولهذا السبب سمي غازي في ذكرى تلك الغزوة، ولم يتعلم غازي من وجوده في الحجاز سوى بعض المهارات والقليل من التعليم بسبب الأوضاع القلقة التي جرت خلال الحرب العالمية الأولى ،ولكنه كان ذو ميول قومية عربية كونه عاش تجربة فريدة في طفولته حيث كان شاهدا على وحدة الأقاليم العربية إبان الحكم العثماني قبل تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو،شهد عصره صراع بين المدنيين والعسكريين من الذين ينتمون إلى تيارين متنازعين داخل الوزارة العراقية تيار مؤيد للنفوذ البريطاني وتيار وطني ينادي بالتحرر من ذلك النفوذ حيث كان كل طرف يسعى للهيمنة على مقاليد السلطة السياسية في العراق، فوقف الملك غازي الى جانب التيار المناهض للهيمنة البريطانية حيث ساند انقلاب بكر صدقي .توفي الملك غازي في حادث سيارة غامض في ٤/ نيسان/١٩٣٩.عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج٤، ط٥، بيروت،٢٠٠٩، ص٢٨٣.

(٢) احمد عبدالونيسشتا،العلاقات الكويتية – العراقية١٩٦٣-١٩٩٠،ص٦٧٠.

(٣) رضا هلال، الصراع على الكويت مسالة الامن والثروة،ط١،القاهرة،١٩٩١،ص٢٣١.

(٤)عبدالمالك التميمي،العلاقات الكويتية – العراقية،صحيفة السياسة،٣/أيلول/٢٠٠٢،ص٧.

(٥)الاتحاد الهاشمي:سمي الاتحاد الهاشمي بهذا الاسم لارتباط العراق والأردن بعائلة مالكة واحدة وهي العائلة الهاشمية اذ كان يحكم العراق فيصل الثاني والأردن يحكمها الحسين بن طلال اللذان ورثا الحكم عن جدهما الأكبر الشريف حسين بن علي وجاء إعلان هذا الاتحاد رسميا يوم ١٤/شباط ١٩٥٨ وكان ردا مباشرا على خطوة الوحدة السورية المصرية على يد جمال عبدالناصر،وأصبحت قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والسياسة الكمركية والتعليم من صلاحيات الحكومة الاتحادية المشتركة بين العراق والأردن وللمزيد من التفاصيل حول هذا

الاتحاد ينظر مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، ط١، بيروت،٢٠١٣ . ص١٢٤-١٢٧.

(٦) مؤيد الونداوي،المصدر نفسه،ص١٢٨.

(٧) عبدالسلام عارف:ولد في بغداد في وسط عائلة برجوازية التحق بالأكاديمية العسكرية ١٩٣٨-١٩٤١،خدم برتبة ضابط في الجيش العراقي في حرب فلسطين ١٩٤٨،بدا يتجه بتفكيره الوطني في الثورة على النظام الاجتماعي والسياسي القائم منذ مطلع الخمسينات انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٧،حيث عرف بوطنيته وشجاعته وتهوره وصداقته وموالاته لزميله عبدالكريم قاسم وكان اول من أطلق عليه قول (ماكو زعيم إلا كريم) لعب دورا في تخطيط توقيت وقيادة وتنفيذ ثورة ١٤/ تموز١٩٥٨، ضد الحكم الملكي وقد اذاع البيان الأول للثورة بنفسه من إذاعة بغداد وكان آنذاك ضابط ركن وقائد الكتيبة الثالثة من اللواء العشرين التابع للفرقة الثالثة والتي كانت في طريقها إلى الأردن وقد عين بعد نجاح الثورة نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، لم يكن من النوع الذي يقبل المشاركة في السلطة،فاخذ يعمل على التخلص من التحالف العسكري المتنافر الذي أوصله للحكم. توفي في حادث طائرة في جنوب العراق في القرنة في ١٣/ نيسان/١٩٦٦.عبدالوهاب الكيالي وآخرون،موسوعة السياسة،الجزء الثالث،بيروت،١٩٩٣،ص٨٣٤-٨٣٥.

(٨) صباح السالم الصباح(١٩١٣-١٩٧٧): وهو امير دولة الكويت، والحاكم الثاني عشر في سلالة آل صباح، تولى رئاسة دائرة البوليس من عام١٩٣٩-١٩٥٩،وكان عضوا في اللجنة العليا عام ١٩٥٥-١٩٦١، أصبح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية من عام ١٩٦١-١٩٦٣، ثم رئيسا للوزراء من عام ١٩٦٣-١٩٦٥، خلف شقيقه الشيخ عبدالله السالم الصباح في تولي امارة الكويت،عام ١٩٦٥، تميزت فترة حكمه بسياسة إنمائية داخلية واسعة بإرساء أسس الديمقراطية البرلمانية بالإضافة إلى السياسة الخارجية المساهمة في مشاريع إنمائية عربية واسعة،عبدالوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق،ص٥٥٠.

(٩)جميلة الطاهر،العلاقات العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة أبحاث إستراتيجية، بغداد، مركز بلادي للأبحاث الإستراتيجية، العدد٧، ٢٠١٤،ص١٩٣.

(١٠)عبد الرحمن عارف:ولد في بغداد من عائلة برجوازية انتسب إلى الكلية الحربية عام ١٩٣٦-١٩٣٧،وعندما انضم الى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٧،كان أمرا لإحدى الوحدات المدرعة في معسكر الوشاش برتبة مقدم، رفض عبدالرحمن عارف تنفيذ الخطة الانقلابية التي أعدتها اللجنة العليا في أواخر عام١٩٥٧المناسبة استعراض يوم الجيش العراقي في ٦/ كانون الثاني/١٩٥٨،بحجة عدم وجود ذخيرة كافية وقلة عدد المنتسبين للضباط الأحرار في وحدته أحيل على التقاعد في ٢١/آب/١٩٦٢وعلى الرغم من ان ولاية عبدالرحمن عارف تشكلت من حيث طابعها العام استمرارا لحكم عبدالسلام عارف إلا إن كفاءة عبدالرحمن في الإدارة والحسم والهيمنة كانت اقل بكثير من سلفه ، ونتيجة لضعفه أصبح الحكم في عهده لعبة استغلها الضباط وكبار الموظفين والفئات السياسية الصغيرة، واستشرت الولاءات الإقليمية والعشائرية بين الفئات المشاركة بالحكم .وبعد الإطاحة بحكمه اثر ثورة ١٧/ تموز/١٩٦٨.انتقل عبدالرحمن عارف الى تركيا وتوفي في عام ٢٠٠٧ في الأردن. عبدالوهاب الكيالي وآخرون،المصدر السابق،ص٨٢٧-٨٢٨.

(١١) مجموعة باحثين،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨،ج٦، بغداد،٢٠٠٢،ص٢٦٩.

(١٢) لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٥٢،ص٨.

(١٣) عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية – الكويتية، المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد، العدد١١، ٢٠٠٩، ص٣٥-٣٦.

(١٤) جابر الأحمد الصباح:سياسي ورجل دولة كويتي،تلقى تعليمه في مدرسة المباركية بالكويت،عين حاكما لمنطقة الأحمدي النفطية من عام١٩٤٩-١٩٥٠، تولى رئاسة قسم المال والاقتصاد عام١٩٥٩،ثم أصبح وزيرا للمالية والصناعة والتجارة،عام١٩٦٣،ثم رئيسا للوزارة عام١٩٦٥،ثم وليا للعهد من عام١٩٦٦-١٩٧٧،ثم أميرا لدولة الكويت بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح عام١٩٧٧..عبدالوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق،ج٢،ط٤، ٢٠٠١،ص١٣.

(١٥) لقد كان لدى العراق قبل الحرب مدخرات تصل الى (٣٨مليار دولار)وعندما انتهت الحرب ذهبت هذه المدخرات وأصبح العراق مدينا بما يقارب(١٠٠مليار دولار)في حين بلغت خسائر الحرب المادية(٣٠٠ مليار دولار) رضا هلال ،الصراع على الكويت مسالة الأمن والثروة،ط١، القاهرة،١٩٩١،ص٥٤.

(١٦)عزيز جبر شيال،المصدر السابق،٣٧.

(١٧) سعد البزاز ،حرب تلد اخرى،عمان،١٩٩٢،ص١٢٨.

(١٨) تم وضع العراق تحت الفصل السابع نتيجة لاتفاقية صفوان او ماتسمى اتفاقية خيمة صفوان،اذ تم نصب خيمة كبيرة في مدينة صفوان العراقية الواقعة قرب الحدود الكويتية ويقابلها في الجانب الكويتي منفذ العبدلي الحدودي، واجتمع الوفدان العسكريان العراقي بقيادة وزير الدفاع اللواء الركن سلطان هاشم احمد واللواء الركن صلاح عبود قائد الفيلق الثالث،ووفد قوات التحالف بقيادة نورمان شوارسكوف والامير خالد بن سلطان قائد القوات العربية التي شاركت في هذه الحرب بحضور ممثل الجانب الروسي بريماكوف ومن البنود المعلنة لهذه الاتفاقية قبول العراق بسيادة دولة الكويت، وتثبيت الحدود حسب قرارات الامم المتحدة،قبول العراق بدفع التعويضات التي نصت عليها القرارات الأممية.جميلة الطاهر ،المصدر السابق،ص١٨٥.

(١٩)حميد حمد السعدون، أزمة العلاقات العراقية– الكويتية المتكررة،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ا لعدد٣٣، ٢٠٠٧، ص١٠.

(٢٠)عدنان احمد سلوم وأسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية مابعد نيسان٢٠٠٣ ،لبنان،٢٠١١، ص٣٩.

(٢١) بعد أن انتهت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت التي شكلت وفق قرار مجلس الأمن (٧٧٣) لعام ١٩٩٢،شرع رئيس اللجنة في تقديم تقريره الشامل عن أعمال اللجنة وما أنجزته من ترسيم الحدود إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٠، وقد تضمن التقرير أيضا خارطة رسمت عليها إحداثيات خط الحدود وفي اليوم التالي قام الأمين العام للأمم المتحدة برفع تقرير اللجنة والأعمال التي أنجزتها إلى

مجلس الأمن الذي انعقد بدوره بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧، لمناقشة النتائج التي توصلت اليها اللجنة وقد اصدر في جلسته (٣٢٢٤) القرار (٨٣٣) والذي اشتمل على سبع فقرات حيث رحب المجلس بقرارات لجنة ترسيم الحدود،بين العراق والكويت، وقد طالب فيه كلا من البلدين احترام حرمة الحدود الدولية وتخطيطها وللمزيد من التفاصيل حول هذا القرار ينظر: محمد مهدي،دراسة لقرار مجلس الأمن المرقم(٨٣٣)لسنة ١٩٩٣،لترسيم الحدود العراقية الكويتية،دائرة البحوث لمجلس النواب العراقي.

(٢٢) ستار جابر الجابري،علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات سياسية، العدد١٣ ،بغداد،٢٠٠٨،ص٥٦.

(٢٣) نايف المطيري وآخرون،العلاقات العراقية- الكويتية(الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، الكويت،٢٠٠٩، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

(٢٤) جاسم يونس الحريري،العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي٢٠٠٣- ٢٠٢٠،مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة،٢٠٠١٢،ص٣٠٩.

(٢٥) نبيل ابو جعفر،القصة الكاملة لترسيم الحدود العراقية- الكويتية، الكويت،٢٠٠٨ ، ص٣١٠.

(٢٦)حميد حمد السعدون، المصدر السابق،ص١٢.

(٢٧)جاسم يونس الحريري، المصدر السابق،ص٣١١.

(٢٨)حامد عبيد حداد،الديون الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، مجلة أوراق دولية،مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد،العدد١٥٧، ص١٠.

(٢٩)هناء السامرائي، ماهي قضية شطب الديون العراقية، مجلة الحكمة، بغداد،٢٠٠٤، العدد٣٨ ، ص٤٠.

(٣٠) ابرز الزيارات الحكومية هي قيام رئيس الحكومة العراقية المؤقته أياد علاوي بزيارة الكويت في آب ٢٠٠٤ لمحاولة طي صفحة الماضي التقى خلالها أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح ورئيس حكومتها صباح الأحمد الصباح وتناول أياد علاوي القضايا العالقة

بين البلدين لاسيما قضيتي الحدود والتعويضات،وكان من نتائج هذه الزيارة الاتفاق على استئناف العلاقات بين الدولتين بعد انقطاع دام حوالي ١٤ عاما،وتعزيزا لجهود الحكومة المؤقته الهادفة إلى تطبيع العلاقات العراقية- الكويتية قام الرئيس العراقي غازي عجيل الياور بزيارة الكويت في تشرين الأول من العام نفسه وبحث مع الجانب الكويتي مسالة التعويضات والمشاكل الحدودية والدعم الاقتصادي الكويتي للعراق.صحيفة الشرق الأوسط، لندن،٢٠٠٤/١٠/٣١.

(٣١) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي،الكويت والمتغيرات السياسية في العراق٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات إقليمية،مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل،العدد١٢، ٢٠٠٨، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٣٢) صحيفة الصباح،٢٠٠٥/١٠/٢٥

(٣٣) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي،المصدر السابق،ص٢٣٢.

(٣٤) صحيفة الشرق الاوسط٢٠٠٦/٦/١٠.

(٣٥) صحيفة الصباح٢٠٠٧/١/١٨.

(٣٦)حامد عبيد حداد،المصدر السابق،ص١١٧-١١٨.

(٣٧)عدنان احمد سلوم واسامة مرتضى،المصدر السابق،ص٥٣-٥٥.

(٣٨) حين تصبح القضايا الانسانية وقودا للسياسة اسرى الكويت نموذجا،شبكة المعلومات الدولية(موقع شبكة الرافدين)

(٣٩) وصال عبد الحسين علي، متغيرات العلاقات العراقية- الكويتية ١٩٣٢-٢٠١٤،صحيفة الزمان، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت).

(٤٠) نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد العام ٢٠٠٣،صحيفة الصباح،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(٤١)عدنان سلوم وأسامة مرتضى ، المصدر السابق،ص٦٤.

(٤٢) وصال عبد الحسين، المصدر السابق.

(٤٣)عدنان سلوم وأسامة مرتضى،المصدر السابق،ص٦٧.

(٤٤) العلاقات العراقية الكويتية بين الأمس واليوم، صحيفة الاتحاد شبكة المعلومات الدولية(الانترنت).

(٤٥)صحيفة الأنباء الكويتية، العدد٩٨٠٢،شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

(٤٦) وزارة التجارة العراقية،فتح قنوات التبادل التجاري بين العراق والكويت، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

(٤٧) ستار جابر الجابري،المصدر السابق.ص٥٨.

(٤٨)علي جاسم محمد ، الأبعاد والإمكانات الاقتصادية العراقية الكويتية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

قائمة المصادر :

أولا:الكتب العربية والمترجمة

١. احمد عبدالونيس شتا،العلاقات الكويتية– العراقية١٩٦١–.١٩٩٠

٢. جاسم يونس الحريري، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة،.٢٠١٢

٣. رضا هلال،الصراع على الكويت مسالة الأمن والثروة،ط١، القاهرة،.١٩٩١

٤. سعدالبزاز ،حرب تلد أخرى،عمان،دار الثقافة والنشر،.١٩٩٢

٥. عدنان احمد سلوم وأسامة مرتضى، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية مابعد نيسان ٢٠٠٣، لبنان ،دار البصائر..٢٠١١

٦. عبدالوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة،الاجزاء١–٣–٤–٥، بيروت،الدار العربية للطباعة والنشر،.١٩٩٣

٧. مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ، ط١ ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،.٢٠١٣

٨. . نبيل أبو جعفر القصة الكاملة لترسيم الحدود العراقية – الكويتية، الكويت، .٢٠٠٨

٩. مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨،ج٦، بغداد،٢٠٠٣.

الصحف والمجلات

١. ستار جابر الجابري، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات سياسية، بغداد، دار الحكمة،.٢٠٠٨

٢. حميد حمد السعدون، أزمة العلاقات العراقية –الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، العدد٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٧

٣. حامد عبيد حداد،الديون الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد.١٥٧

٤. هناء السامرائي، ماهي قضية شطب الديون العراقية، مجلة بيت الحكمة، بيت الحكة، بغداد، العدد ٣٨، .٢٠٠٤

٥. جميلة الطاهر،العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع دراسة مستقبلية،مجلة أبحاث إستراتيجية العدد ٧، بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية،.٢٠١٤

٦. لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد.٥٢

٧. عزيز جبر شيال،العلاقات العراقية – الكويتية، المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد، العدد١١، .٢٠٠٩

٨. عبد المالك التميمي،العلاقات الكويتية– العراقية،صحيفة السياسة،٣/أيلول/.٢٠٠٢

٩. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي،الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٦،مجلة دراسات إقليمية ،مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل ،العدد١٢، ٢٠٠٨.

شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

١. علي جاسم محمد،الأبعاد والإمكانات الاقتصادية العراقية الكويتية.

٢. صحيفة الزمان، متغيرات في العلاقات العراقية الكويتية١٩٣٢- .٢٠١٤

٣. صحيفة الصباح، نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد العام .٢٠٠٣

٤. شبكة الرافدين، حين تصبح القضايا الإنسانية وقودا للسياسة، أسرى الكويت نموذجا، .٢٠٠٩

٥. وزارة التجارة العراقية،فتح قنوات للتبادل التجاري بين العراق والكويت.

٦. العلاقات العراقية – الكويتية بين الامس واليوم ،صحيفة الاتحاد.

٧. صحيفة الشرق الاوسط،٣١ /١٠/٢٠٠٤.

٨. صحيفة الصباح٢٥/١٠/٢٠٠٥